لا تنظر إلى الأعلى

بسمة النسور

يمكن اعتبار فيلم «لا تنظر إلى الأعلى» من أكثر الأفلام الباعثة على الحيرة وإثارة الجدل. منذ عرضه على منصة «نتفليكس»، انقسم الجمهور بين رافض غير معجب بالمطلق، ينعته بالسخيف والسطحي، ومتحمّس معجب ممن وجده غاية في الجمال والبراعة، نصاً وتمثيلاً ولخراجاً. والحق أنه فيلم مختلف ومتميز، سواء لناحية القصة المثيرة التي تصنّف ضمن الخيال العلمي، أو لناحية اختيار نخبة الممثلين الكبار، أصحاب التجارب المكرسة في عالم الدراما، مثل ميريل ستريب وليوناردو ديكابريو وكيت بلانشت وجنيفر لورانس، وغيرهم من الحائزين على جوائز أوسكار. قدّم كاتب السيناريو والمخرج، آدم مكاي، مزيجاً مدهشاً من الثيمات بالغة الحساسية، لعلّ أبرزها طرح سؤال الوجود والتأمل في معنى الحياة وجدواها ورصد سلوكيات الأفراد في حضور شبح الموت والدمار، نتيجة اقتراب مذنّب ضخم بسرعة هائلة من الأرض، متوعداً بالموت الجماعي للبشرية. لا يتعدّى الزمن الدرامي للعمل الستة أشهر منذ اكتشاف فريق من علماء الفلك اقتراب المذنب، وحتى اصطدامه بالأرض وحلول الكارثة وفناء البشر في لحظةٍ مرعبة.

ينطوي الفيلم على إدانة كبرى للنظام السياسي في الولايات المتحدة، ممثلاً بشخصية رئيسته غير المعنية بالصالح العام كما تزعم لناخبيها. تلعب دورها القديرة ميريل ستريب التي قدّمت أداء مقنعاً لشخصيةٍ سلطويةٍ بشكل ساخر تهكمي، يفضح نفاق النظام السياسي وانتهازيته، وهو غير المكترث إلّا بإحكام سيطرته وتأكيد نفوذه، كما يكشف النص الدور المتواطئ الذي تلعبه وسائل الإعلام في تضليل الجمهور، من خلال التركيز على توافه الأمور وتجاهل القضايا الكبرى. ويسلط الفيلم على الدور الكبير الذي تلعبه وسائل التواصل في حياتنا المعاصرة، ومدى تحكّمها في توجيه الرأي العام سهل الانقياد، المنشغل بالقضايا السخيفة. ويدين، بلا مواربة، العلاقة المشبوهة بين السلطة ورأس المال، ممثلاً بالدور التنفيذي لشركة اتصالات عملاقة، تسعى إلى تضخيم ثرواتها على حساب البسطاء. وفي ظل حقيقة الموت الماثلة، اختلفت ردود الأفعال، بحسب تركيبة الشخصيات، كان أكثرها وعياً وإدراكاً لحجم الكارثة فئة العلماء الذين بذلوا أقصى جهد ممكن، لتجنيب الأرض هذا المصير المظلم، لكنّهم سرعان ما هزموا أمام سطوة القرار السياسي المتحالف مع رأس المال الجشع الذي وجد في المذنّب فرصة لتحقيق مزيد من الثروة، من خلال محاولة استغلال المواد الثمينة المتوفرة فيه، ولو على حساب حياة مليارات من البشر. لم يخلُ الفيلم من إضاءة على الخراب الذي يعتري العلاقات الإنسانية المتشابكة المعقدة في زمننا الراهن. ويظل المشهد الأخير تحفة فنية، مثيرة للدهشة، حين تلتقي أسرة العالِم المخذول، ويلعب دوره المبدع ليوناردو ديكابريو، وأصدقاؤهم في عشاء أخير، يتبادلون الأحاديث عن تفاصيل يومية بسيطة، فيما الجدران حولهم تتصدّع وتهتز والطاولة تهتز والأواني تتساقط وهم ماضون في حواراتهم البسيطة في تعبير بليغ موجع عن حالة استسلام مطلقة للمصير. ويذكّر هذا بالمشهد البديع لفرقة العازفين في فيلم «تايتنك»، حين أصرّوا على الاستمرار في العزف مواجهين الموت الحتمي حين نفد الأمل في النجاة، وتجلت حالة التضامن الإنساني حين اشترك الجميع على المأدبة المتداعية (معظمهم علمانيون) في صلاةٍ إلى الربّ كانت ملاذهم الأخير. ويضع الفيلم المتلقي في حالة ترقب تحبس الأنفاس، وهو يتوق إلى خلاصٍ ما، رافضاً فكرة الفناء، لكنّ كاتب النص لم يشأ تضليلنا بوهم نجاة كاذب، بل وضع مصير الموت كنهاية حتمية واحدة. «لا تنظر إلى الأعلى» فيلم ساحر مدهش بكلّ المقاييس، اعتمد الكوميديا السوداء، في طرح قصة مرعبة، وهو عمل درامي يجمع بين البساطة والعمق، ويحرض على التأمل. وقد أبدع طاقم العمل، سيما ميريل ستريب وليوناردو ديكابريو، في أداء أدوارهم الصعبة والمركّبة. كما نجح المخرج في إيصال فكرته الرهيبة، من دون اللجوء، إلى بثّ صور الموت، بل الإيحاء بها بشكل رشيق، ما شكّل أثراً أقوى في نفس المتلقي. يستحقّ الفيلم المشاهدة أكثر من مرّة، للوقوف على جمالياته الكثيرة، وهو بمثابة قصيدة طويلة في مناجاة الحياة وهجاء السلطة السياسية المستهترة التي تحول دونها.

عندما أكل الأمن السوري الدستور

سميرة المسالمة

يستبق قطبا التفاوض الدولي (الولايات المتحدة وروسيا) مباحثاتهما في جنيف الأسبوع المقبل بوضع نقاط علامات بارزة لمراكز قوتهما في الملفات المختلف حولها، ومنها الملف السوري، على الرغم من أنه ليس المعني بجدول أعمالهما، إلا أنه أحد المؤثرات الجانبية التي تفيد في تثقيل موقف روسيا من جهة، وكشف خبايا ردود الفعل المستقبلية للجانب الأميركي من جهة مقابلة. والشأن السوري، على ما يظهر للعلن، أسهل القضايا التي يجري التلاعب بمضمونها، من خلال تعدّد القراءات للقرارات الدولية المتعلقة بها، وطرق تنفيذها، من بيان جنيف 1 وحتى قرار مجلس الأمن 2254، وما بعدهما بشأن المساعدات الدولية والممرّات الإنسانية، وتتبع ذلك الانتقال من مفاوضات جنيف إلى أستانة، ثم إلى مناقشات اللجنة الدستورية، ما يبدّد أوهام بعض السوريين عن حجم الاهتمام الدولي بمتابعة تطبيق التصريحات أو القرارات ذات الصلة بالصراع في سورية وعليها.

واللافت أنه باستعارة أي محادثة بين الطرفين بشأن الخلافات (خارج الملف السوري)، ومنها الموضوع الأوكراني، وإسقاطها على الوضع السوري، سنجد أن الطرفين يستخدمان المصطلحات نفسها في مواجهة بعضهما ضد التدخل في شؤون الدول المستقلة التي ينتهكان سيادتها، فبينما تتمسّك التصريحات الأميركية باستقلالية أوكرانيا دولة ذات سيادة لا يجوز التدخل في شؤونها والاعتداء عليها، تواجه روسيا التدخل الأميركي في سورية بالتعبير نفسه، وتطالب بخروج قواتها من شمال سورية، في وقت تناقض فيه الولايات المتحدة نفسها أيضاً، برفض التدخل الروسي في أوكرانيا، بينما فتحت هي المجال واسعاً أمام تدخل القوات الروسية في سورية، ولاذت بالصمت عن توسع نفوذ إيران في كل من العراق ولبنان واليمن وسورية.

ولذلك يمكن قراءة التغيرات الأخيرة للجانبين في سورية ضمن مروحة خياراتهما لاستفزاز بعضهما في سورية، ولمصلحة حواراتهما أو مفاوضاتهما على ملفات خارجها، فالتغيير الحاصل في تصريحات المبعوث الرئاسي الروسي، الكسندر لافرنتييف، واستبقت بأيام التواصل بين الرئيسين، الأميركي جو بايدن والروسي فلاديمير بوتين، في نهاية العام المنقضي، تؤكد أن الموقف الروسي الذي استطاع استمالة كيانات في المعارضة السورية بتوجيه تركي، كان يهدف إلى احتواء «حالة» بهدف تبديدها، لا حل قضيتها على أساس عادل، وبذلك فقد امتلكت روسيا منذ عام 2017، أي مع بدء دخول ما تسمّى «المعارضة» في «كوربدور» مفاوضات أستانة المعتم، الوقت اللازم لتمييع ملامح الصراع السوري، وضمنه تضييع القضية السورية التي أضحت دولياً مجرّد قضية إنسانية، تتعلق بتقديم مساعدات، أو إنشاء مخيمات، أو تسهيل حياة المشرّدين. وسهّلت المعارضة مهمة روسيا في سورية باختلافاتها وتمزّقها، وقبل ذلك بعسكرتها الصراع، وتصوير ما يجري في سورية حرباً متكافئة بين جيشين يعلن كل منهما بين حين وآخر انتصاره ورفع علمه على الأرض المسيطر عليها، ما حيّد جانباً حقيقة الثورة على النظام، وبدل أن تكون قضية تغيير سياسي نحو المواطنة والديمقراطية، أو قضية صراع بين الشعب والنظام الحاكم بطبيعته الاستبدادية، أصبحت قضية صراع مسلّح بين طرفين، وقد شكّل ذلك رافعة للموقف الروسي أمام المجتمع الدولي عموماً، والجانب الأميركي تحديداً، الذي منحها صفة المفاوض والمتحكّم بالملف السوري، في مقابل كيانات المعارضة المرتّقة، وأجهضت القرارات الدولية، وشعارات المساندة لحقوق السوريين في دولة ديمقراطية متعددة، لا بانهيار ما يمكن تسميته «الاستقرار النسبي» والقلق، السائد في الصومال خلال السنوات القليلة الماضية، بعد أن أنهكت البلاد ودمرتها حربٌ أهليةٌ اندلعت في 1991، واستمرّت أكثر من عقدين. كما ينذر بدخول فصائل مسلحة إلى العاصمة، خصوصاً حركة الشباب التي استولت على مدينة بلعد القريبة منها.

> الصراع اليوم لا يجري على الدستور الذي أقالته الأجهزة الأمنية قبل الثورة وبعدها، وإنما على حقيقة الهدف من الثورة

ومنذ مجيء فرماجو إلى السلطة في 16 فبراير 2017، نشبت خلافات بيّنة وبين زعماء الولايات وقوى المعارضة بشأن ترتيبات الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وعلى إثرها عيّن، في 17 سبتمبر 2020، روبلي رئيساً للوزراء، ثم كلفه في 1 مايو/ أيار الماضي بمهمة إجراء الانتخابات، لكنّ الخلافات سرعان ما دبّت بينهما، وأفضت إلى تأجيل الانتخابات البرلمانية، على الرغم من انتهاء ولاية البرلمان في 27 ديسمبر/ كانون الأول 2020. ومع التأجيل، برزت مخاوف من عدم إمكانية تحقيق انتقال سلمي للسلطة، وبالتالي فشلت الحكومة الصومالية في إكمال إجراء الانتخابات البرلمانية التي انطلقت في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وكان من المفترض أن تكتمل في 24 ديسمبر الماضي، الأمر الذي أفرز أزمة سياسية ودستورية في الصومال بشأن أهلية الحكومة في مواصلة عملها بوصفها حكومة تصريف الأعمال، فضلاً عن أزمة شرعية استمرار الرئيس في منصبه.

وعلى الرغم من تدخل مجلس الأمن الدولي في الأزمة، وعقده جلسة طارئة، في 23 نوفمبر الماضي، من أجل منع تدهور الأوضاع في الصومال ووقف إرهاصاتها على منطقة القرن الإفريقي، إلا أنه لم يقدّم شيئاً سوى دعوة مختلف الأطراف إلى حل خلافاتها من خلال الحوار، وبذل الجهود من أجل إجراء انتخابات نزيهة وشفافة، مع التعبير عن «قلقه باعتبار قرارات فرماجو غير دستورية ومعرقلة إجراء الانتخابات وتشكل محاولة منه للاستيلاء على السلطة، لكن الأزمة هدأت في 21 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بعد وساطات محلية قادها رئيس ولاية جنوب غرب الصومال، عبد العزيز حسن محمد لفتاغرين، وأفضت إلى تسوية قضت بحسم الخلاف بينهما، وتسريع الانتخابات البرلمانية، وتعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية، وتحقيق العدالة في قضية اختفاء إكرام تهليل فارح، الموظفة في وكالة المخابرات والأمن القومي الصومالية.

وينذر تجدد الأزمة السياسية، ليس فقط، بتعطيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، بل بانهيار ما يمكن تسميته «الاستقرار النسبي» والقلق، السائد في الصومال خلال السنوات القليلة الماضية، بعد أن أنهكت البلاد ودمرتها حربٌ أهليةٌ اندلعت في 1991، واستمرّت أكثر من عقدين. كما ينذر بدخول فصائل مسلحة إلى العاصمة، خصوصاً حركة الشباب التي استولت على مدينة بلعد القريبة منها.

ومنذ مجيء فرماجو إلى السلطة في 16 فبراير 2017، نشبت خلافات بيّنة وبين زعماء الولايات وقوى المعارضة بشأن ترتيبات الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وعلى إثرها عيّن، في 17 سبتمبر 2020، روبلي رئيساً للوزراء، ثم كلفه في 1 مايو/ أيار الماضي بمهمة إجراء الانتخابات، لكنّ الخلافات سرعان ما دبّت بينهما، وأفضت إلى تأجيل الانتخابات البرلمانية، على الرغم من انتهاء ولاية البرلمان في 27 ديسمبر/ كانون الأول 2020. ومع التأجيل، برزت مخاوف من عدم إمكانية تحقيق انتقال سلمي للسلطة، وبالتالي فشلت الحكومة الصومالية في إكمال إجراء الانتخابات البرلمانية التي انطلقت في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وكان من المفترض أن تكتمل في 24 ديسمبر الماضي، الأمر الذي أفرز أزمة سياسية ودستورية في الصومال بشأن أهلية الحكومة في مواصلة عملها بوصفها حكومة تصريف الأعمال، فضلاً عن أزمة شرعية استمرار الرئيس في منصبه.

وعلى الرغم من تدخل مجلس الأمن الدولي في الأزمة، وعقده جلسة طارئة، في 23 نوفمبر الماضي، من أجل منع تدهور الأوضاع في الصومال ووقف إرهاصاتها على منطقة القرن الإفريقي، إلا أنه لم يقدّم شيئاً سوى دعوة مختلف الأطراف إلى حل خلافاتها من خلال الحوار، وبذل الجهود من أجل إجراء انتخابات نزيهة وشفافة، مع التعبير عن «قلقه الشديد» من تأثير ما يجري على إجراء الانتخابات البرلمانية، وبالتالي، فشلت كل الوساطات المحلية والإقليمية في حل خلافات الرئيس ورئيس الوزراء، لتستمر الأزمة وتتفاقم في ظل عدم رغبة القوى الدولية المتدخلة في الشأن الصومالي في حلحلة الأوضاع وتيسير الأمور، وذلك على حساب استمرار معاناة الصوماليين، وتتعمق في غياهب الحروب والنزاعات والانقسامات وتحكّم العشائر.

ويزداد الأمر تعقيداً بعد فشل كلّ الوساطات المحلية والأفريقية لحل الخلاف بين الرئيس الصومالي ورئيس الوزراء، في ظل إحجام الولايات المتحدة والدول الكبرى عن التدخل المباشر لحل الأزمة، استناداً إلى تجربتها الفاشلة في هذا البلد من قبل، ويشكل التأجيل المتكرّر للانتخابات البرلمانية والرئاسية أهم معضلة تواجه الصومال في هذه المرحلة، لتكون اليوم أمام صراع على كل شيء، على السلطة، وعلى طبيعة الدولة، وعلى هويتها، هل هي دولة مؤسسات وقانون ومواطنين، أم هي سلطةٌ تغوّلت على الدولة، واضمحت لمصالحها، وبالتالي، باتت متحكّمة بالشعب وبالدولة في آن واحد. علماً أن هذا النظام لم يعنه وجود دستور سابقاً، ليكون موضع اهتمامه لاحقاً، لأن سلطته الأمنية والعسكرية أكلت الدستورين السوريين، الحالي والسابق، وستفعل ذلك في اللاحق، لأنها تشتغل وفقاً لقانون القوة، قوة العنصر المسلح على المواطن الأعزل، أو سلطة الهيمنة الشاملة على المجتمع، وعلى مؤسسات الدولة وعلى الموارد.

(كاتبة سورية)

عن الصراع على السلطة في الصومال

عمر كوش

يعيش الصومال على وقع سلسلة من أزمات لا تنتهي، منذ إطاحة نظام الديكتاتور محمد سياد بري عام 1991، ولعلّ أحدث حلقاتها تتجسّد في الأزمة السياسية الدائرة ما بين الرئيس الصومالي محمد عبد الله محمد (فرماجو) ورئيس الوزراء محمد حسين روبلي، على خلفية الصراع على السلطة، الذي يأخذ أشكالاً متعدّدة بينهما، ويظهر، في غالب الأحيان، في شكل نزاع على الصلاحيات الدستورية بين السلطات الرئاسية والتنفيذية، في ظلّ الدستور المؤقت، وغياب المحكمة الدستورية المنوط بها فضّ النزاعات والخلافات بين السلطات والقيادات السياسية في الصومال.

> أزمة الصراع على السلطة ستتواصل، بالنظر إلى أنّ الطريق نحو إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية ليست ممهدة

والمقلق في الوضع الصومالي أنه كلما ارتفع منسوب الخلاف بين الرئيس ورئيس الوزراء تظهر القوى العسكرية والفصائل المدجّجة بالسلاح في شوارع العاصمة مقديشو، والتي عادت لتظهر في الشوارع، بعد تعليق الرئيس فرماجو مهام رئيس الوزراء روبلي للمرة الثانية خلال أقل من أربعة أشهر، على خلفية اتهامه بالتدخل في قضية تتعلق بمصادرة أرض، وسحب التفويض بإجراء الانتخابات منه، فيما اتهم روبلي فرماجو بـ «الانقلاب على الحكومة والدستور وقوانين البلاد». وبالتالي، بات الصوماليون يتخوّفون من أن يتطوّر الصراع على السلطة في بلادهم إلى صراع عسكري، ومن اللجوء من اللجوء إلى لغة الرصاص من أجل تسويته، بدلاً من اللجوء إلى لغة الحوار والتفاوض.

ويعتبر فرماجو نفسه رئيساً، وأنه ما زال يتمتع بكامل الصلاحيات في البلاد، وبالتالي من حقه ممارسة صلاحياته الرئاسية، المحددة بأربع سنوات، انتهت في 8 فبراير/ شباط 2021، ولا مبرّر أو قاعدة دستورية لاستمراره في منصب الرئاسة.

وسبق أن تصاعدت حدّة الأزمة بين الرجلين، في مطلع سبتمبر/ أيلول الماضي، على خلفية النزاع على الصلاحيات الأمنية التي يعتبر كل منهما أنها جزء أساسي من اختصاصه الدستوري، حيث أقال روبلي مسؤولين أمنيين محسوبين على فرماجو وعيّن شخصيات محسوبة عليه، تبعها إصدار الرئيس قرارات تعيين مضادّة وتعليق صلاحيات رئيس الوزراء الخاصة بالتعيين والإقالة، ورد عليه روبلي بأردو التي أصبحت تونس بموجبها تحت «الحماية الفرنسية» ... كيف تبخّر ذلك كله، لننتقل من «الاستثناء التونسي» إلى وضع تصبح فيه البلاد تحت حالة الاستثناء.

حدث ذلك كله، وسيحدث مزيد من التجاوزات التي قد تنقهقر بموجبها إلى مجتمع ما تحت الدولة. لا ندري تماماً الوجهة القادمة، فها هو الرئيس يستعمل مصطلح الشركات الأهلية، متضمّناً طيف الانتماءات إلى مجتمعات محلية، هي ما بقي من روح قبائل وأحياء وقرى ومداشر، حيث روابط القرابة والدم والتراب، وهي أقوى من روابط المواطنة. لا يقوم العيش المشترك هناك على قيم حديثة، بل قيم الجوار الترابي فحسب. إنّنا أمام احتمالات أن يبعث الرئيس من أكفان التاريخ الاجتماعي للبلاد كلّ شروره التي خلنا أنها اختفت. وذلك سيجري تحت شعارات برّاقة على غرار المجتمع الأهلي، والأرض للشعب والسلطة للجماهير. نستمع، بين حين وآخر، إلى أصوات العقيد معمّر القذافي، غير أنه يتكلّم بلهجة محلية تونسية حيناً، وعربية فصحى، لا استعارة فيها ولا جمال، إنّها أقرب إلى الة تقوم بتوقع دوماً.

تتكدّس الفرضيات التي يستحضرها التونسيون لفهم ما حدث وبهذه السرعة القصوى والعجز التام عن ردّ هذا القدر. لا يتردّد بعضهم في الاستنجاد بالعجم الطبي، من أجل وصف ما يحدث أو تحليله، فيقول من يقول إنّها جلطة دماغية أصابت العقل السياسي، ويقول آخرون إنّها البهتة/ الصدمة. وهناك من يضيف أنّه الشلل الفجائي. ولا يعتقد الكاتب أنّ هذه المفردات يمكن أن تقدّم تفسيراً مقنعاً لكلّ ما حدث. إنّها تصف بلاغة الندم ما حدث، والحال أنّ بعضاً ممن يقف على الضفة الأخرى يتحدّث عن حركة تصحيح يستعيد فيها الشعب دولته وإرادته.

منذ البدايات الأولى، كان هناك من يتابعون منعطفات الثورة التونسية الأكثر إرباكاً وحدّة: الصراعات الحادّة بين الفرقاء، الشرخ العميق بين الإسلاميين والعلمانيين، توظيفات المجتمع المدني في صراعات النفي المتبادل... إلخ. القدرة الكبيرة على التدمير الذاتي تحت معجد «علي وعلى أعدائي». وهذا كله مما يؤكد أنّ ديمقراطيتنا - نحن التونسيين - معتلة، ولن تصمد طويلاً حتى يتم ترسيخ التسويات التاريخية الكبرى، القائمة على قبول التونسيين بعضهم لبعض، ورسم حدود اللعبة السياسية، حتى لا تلتهم مساحات الصراع الدولة والديمقراطية ذاتها.

> كان علينا في تونس أن نرتطم بجدار الانقلاب، لنكون أكثر تواضعاً بعد زهو العشرية المنصرمة

تمّ حشو كلّ تلك التسويات في الدستور المسكين، حتى ضاق بأشواق التونسيين المتناقضة ورغباتهم الخيالية. وما إن تم سنّه، حتى انتشروا مجدّداً لاستئناف معارك لم تهشها ديمقراطيتهم ولا أجيالهم: خلاف البربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، سيد قطب وإعدامه زمن جمال عبد الناصر... إلخ. المناكفات السياسية التي ذهبت مذهباً وجودياً كشفت عن هذه الرغبة في نفي الفرقاء السياسيين بعضهم لبعض. كانت الديمقراطية تسير مركباً تائهاً في محيط من الأحقاد والكراهية ونفي الآخر. هل يمكن أن تكون ديمقراطياً وأنت مستعد دوماً لهدم معبد الديمقراطية، حتى يسقط على من فيه، لمجرّد التخلص من الخصم الذي غدا عدواً؟

(وزير تونسي سابق)

ديمقراطية تونس بلا ديمقراطيين

المهدي مبروك

مع تتالي الإجراءات الاستثنائية التي يعلنها في تونس تباعاً الرئيس قيس سعيّد، ملغياً، بشكل سافر، الدستور، واستحواذه على السلطات الثلاث، وتسخيره أجهزة الدولة الناعمة والصلبة، أي من الإذاعة إلى الأمن، وتنصيب نفسه حاكماً أوحد لا شريك له، ولا رادّ لأحكامه، وهي التي تدور حول كيف حدث هذا كله، وبسرعة ضوئية، ومن دون مقاومة، باستثناء تحرّكات رمزية تظلّ قيمتها منحصرةً في أوساط ضيقة لا تجد صدىً واسعاً لها في الرأي العام، خصوصاً مع محاصرة إعلامية مطبقة؟

كان علينا في تونس أن نرتطم بجدار الانقلاب، لنكون أكثر تواضعاً بعد زهو العشرية المنصرمة التي كنا نردّد فيها ما قيل عنّا إبّان حالة استثنائية، وإنّ شمعة أو ممثل مجلس طلبة. هذا صحيح، لكنّ الوضع الفلسطيني أكثر تعقيداً، وفي حاجة إلى أن يشمل أي قرار وطني صادق مع إيران أولاً. إذاً، نحن مقبلون على تقييم كامل وشامل لما وصلت إليه الدبلوماسية الفلسطينية، وتحديد المسار الذي يجب أن يمضي به الشعب الفلسطيني. وإذا كان هذا التحليل صحيحاً، فنحن في حاجة إلى عدة أمور أساسية، قبل الشروع في مثل هذا الأمر الاستراتيجي.

أولاً وقبل كلّ شيء، على جميع الأطراف التوقف عن إطلاق عبارات التخوين والتكفير السياسي وغيرها، واعتماد الصدق والمصلحة العليا في العمل على تقييم جدّي وعملي وواقعي، ووضع استراتيجية منطقية، يمكن أن يلتفّ حولها أكبر عدد من أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

الأمر الآخر المهم تحديد من هي الجهة أو الجهات التي تتكلف باتخاذ مثل هذه القرارات المصيرية. لقد شكّل إلغاء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وتحديد ممثلي الشعب الفلسطيني في المجلس الوطني، إضافة فرصة ثمينة كان من الممكن أن تساعد في قيادة عملية التقييم والتخطيط المستقبلي. والآن، بدلاً من وجود قيادات شعبية محلية وفي الشتات، ممثلة للشعب، أصبحنا في غياب أيّ جسم تمثيلي، فمنظمة التحرير، والتي تم إضعافها، عن قصد أو غير قصد، لم تعد الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني. الفصائل المنضوية داخلها، وأهمها حركة فتح، منقسمة إلى أكثر من تيار وتوجه، وسيكون من الصعب أن يخرج علينا أحدٌ يمثل المنظمة بصوت واضح. والجانب الآخر ليس أكثر وحدة، فعلى الرغم من الظهور الوحدوي من الخارج، فإنّ التيار الإسلامي الأكبر (حركة حماس) غير متناغم في الفكر ما بين العمل الوحدوي مثلاً في موضوع المقاومة الشعبية وبني غانتس، إذا ما كنا نستثني من أقوال من رتّب الاجتماع وحضره الوزير حسين الشيخ، والذي غرّد وقال لكاتب هذه السطور إنّ الرئيس الفلسطيني أعلم رئيس جيش الاحتلال أنّه من دون أفق سياسي لن تنجح المحاولات الاقتصادية/ الأمنية. وحسب الشيخ، فإنّ ما قاله أو ممثل مجلس طلبة. هذا صحيح، لكنّ الوضع الفلسطيني أكثر تعقيداً، وفي حاجة إلى أن يشمل أي قرار وطني صادق مع إيران أولاً. إذاً، نحن مقبلون على تقييم كامل وشامل لما وصلت إليه الدبلوماسية الفلسطينية، وتحديد المسار الذي يجب أن يمضي به الشعب الفلسطيني. وإذا كان هذا التحليل صحيحاً، فنحن في حاجة إلى عدة أمور أساسية، قبل الشروع في مثل هذا الأمر الاستراتيجي.

أولاً وقبل كلّ شيء، على جميع الأطراف التوقف عن إطلاق عبارات التخوين والتكفير السياسي وغيرها، واعتماد الصدق والمصلحة العليا في العمل على تقييم جدّي وعملي وواقعي، ووضع استراتيجية منطقية، يمكن أن يلتفّ حولها أكبر عدد من أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

الأمر الآخر المهم تحديد من هي الجهة أو الجهات التي تتكلف باتخاذ مثل هذه القرارات المصيرية. لقد شكّل إلغاء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وتحديد ممثلي الشعب الفلسطيني في المجلس الوطني، إضافة فرصة ثمينة كان من الممكن أن تساعد في قيادة عملية

(كاتب فلسطيني)

كاريكاتير عماد حجاج

كل هذا الكبتاغون

معن البياري

أشاعت المكالمة الهاتفية بين رئيس الوزراء اللبناني، نجيب ميقاتي، وولي عهد السعودية، محمد بن سلمان، بحضور الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في الرياض، ارتياحاً في لبنان، سيما أنّها تمّت غداة استقالة الوزير جورج قرداحي، وفيما كان مرتقباً، أو مأمولاً على الأصح، أن تعقبها إجراءاتٌ سعودية باتجاه إعادة الرياض الوصل الدبلوماسي والسياسي مع لبنان، وتخفيفها حدّة اللغة تجاه البلد الضعيف المستضعَف، والعبور إلى صياغة أخرى للعلاقات بين البلدين، إلّا أنّ نحو شهر مضى على تلك المكالمة ولم يشهد شيئاً من هذا المأمول. وتالياً، جرت مكالمةٌ هاتفيةٌ أخرى في نهاية الأسبوع الماضي، يمكن الاذعاء أنّ لها أهمية خاصة أيضاً، بل في الوسع أن يُبنى عليها مقدار من الأمل بإصلاح مطلوب وملحّ في علاقات لبنان وأربع من دول الخليج. فقد بادر وزير الداخلية الكويتي، أحمد المنصور الصباح، إلى مهاتفة نظيره اللبناني، بسام مولوي، وأبلغه تقدير بلاده جهود لبنان التي أمكن بها منع وصول تسعة ملايين حبّة من مخدر الكبتاغون، محمولة في شحنة برتقال (ذكرت أخبار أنّه ليمون) من مرفأ بيروت إلى الكويت. وقد أبلغ الوزير مرتضى، في المكالمة الأولى من نوعها منذ احتدام أزمة قرداحي إياها، أنّ «لبنان يتحمل المسؤولية تجاه أمن وسلامة الدول العربية كافة» (!). لا تسرّب الجهات اللبنانية أخباراً بشأن مهرّبي المخدّرات النشطين من لبنان (وسورية)، والذين كانوا في العام 2021 الذي انقضى ممن أشاعوا «الكبتاغون» بين مفرداته، ما جعلنا، نحن أهل الإعلام والصحافة، نبحث عن أصل هذا المخدر وفصله، لتلقاه يمنح متعاطيه شعوراً بالراحة، وإنْ مع تقلب المزاج، والتسبب بشرب الشاي أكثر. تتابعت أخبارٌ غير قليلة منذ إعلان السعودية، في إبريل/ نيسان الماضي، فرضها حظراً على المنتجات الزراعية اللبنانية بعدما صادرت أكثر من 7,8 ملايين حبّة «كبتاغون» في ميناء جدة، مخفيةً داخل شحنة رمّان. وعلى ما أفادت أوساط لبنانية، فإنّ منشأ الشحنة كان سورية، وأنّ عملية الضبط السعودية تلك تمّت بناء على معلومات من الأجهزة اللبنانية المختصة. ومعلومٌ أنّ المملكة لمّا صعّدت غضبتها الضروس بعد التصريحات اليمنية للوزير قرداحي (قبل توزيره)، جاء مسؤولون فيها على ما عدّوه تقصيراً رسمياً لبنانياً في وقف عمليات تهريب «الكبتاغون» إليها. مع أنّ استهداف السعودية وعموم دول الخليج بتهريب المخدّرات إليها من لبنان ليس مستجدّاً في غضون قصة قرداحي، وإنّما مستمر منذ عقدين.

وفي أرشيف 2021 أنّ ثلاث شحنات، من البرتقال والكاكاو والعنب، ضبطت فيها ملايين الحبات من «الكبتاغون» في يونيو/ حزيران وأكتوبر/ تشرين الأول وديسمبر/ كانون الأول، لم يكن مُعلناً أنّها قادمة من لبنان، ما دفع مراقبين إلى الحديث عن «قدرات» احتيال خاصة لدى المهرّبين، إن صحّ أنّهم من لبنان (وسورية). وإذا ظلّ يروق في «السوشيال ميديا»، وفي بعض الإعلام، رمي المسؤوليات في هذا كله على حزب الله، فإنّ صاحب هذه الكلمات يرى أنّ أيّ صحافةٍ تتبنى هذا الاتهام مدعوّة إلى أن تبنيه على قرائن وأدلة موثقة، في تحقيقات استقصائية متقنة. ويجري التشديد على هذا، من دون إشاحة البصر عمّا كتبته كارولين روز في «فورين بوليسي» أخيراً، أنّ حزب الله يلعب دوراً داعماً في تزويد منتجي «الكبتاغون» بالخبرة الفنية والغطاء والحماية في أثناء عمليات العبور من سورية إلى لبنان، وأنّ هذا أتاح للحزب مصدر دخل في ظروفه الحالية الصعبة حالياً. وبحسب الكاتبة، ساعدت نقاط تفتيش يسيطر عليها حزب الله، إلى حد كبير، في منع السلطات اللبنانية من اكتشاف شحنات المخدّر. ولمّا كان القطاع الزراعي اللبناني يصدّر نحو 55% من منتجاته إلى دول الخليج، فإنّ تأثيراً مدمّراً لحق به بسبب إجراءات الحظر السعودية وبعض الخليجية بشأنه، وهناك تفاصيل منشورة عن أضرار فادحة ضربت تجارة الحمضيات والتفاح والبطاطس والعنب في لبنان، في غضون أزمة اقتصادية حادّة، وارتفاع في نسب الفقر بين اللبنانيين. والبادي في كلّ حال أنّ الحاجة ملحّة وقصوى لشراكة نشطة ويقظة بين أجهزة دول الخليج والأردن والعراق مع نظيراتها في لبنان من أجل تطويق الاتساع الظاهر في إنتاج «الكبتاغون» وتصنيعه ثم تمريره ثم تهريبه... ولعلّ مكالمة الوزير الكويتي نظيره اللبناني تفتح أفقاً في هذا، طالما أنّ الحظر السعودي إياه، وكذا الحصار السياسي على لبنان، لم يغلقا هذه القضية المشكلة.

حصاد 2021 عربياً

سامح راشد

انتهى عام 2021 بأفراحه وأتراحه، وكما هو شأن العرب في كلّ عام، يدخلون عاماً جديداً بأمنيات وأحلام بدّدها العام السابق. وللإنصاف، لم يكن عام 2021 شرّاً كله، وإنّما حمل معه بعض خير وإن قلّ، فقد شهد تصفية نسبية للأجواء العربية العربية. تصدّرها ذلك الحصار الذي فرضته أربع دول عربية على قطر. والتقارب مع العراق، أو بالأدقّ الاقتراب العراقي من الدول العربية وتدشين عودة بغداد إلى الحضن العربي. كما شهد الوضع الداخلي في العراق نقلة إيجابية مهمة، بنتائج الانتخابات البرلمانية التي أنتجت تراجعاً كبيراً لشعبية المكون الشيعي، الأكثر موالاة لقيه لإيران. وهو تطوّر شديد الأهمية لجهة استعادة العراق توازنه الداخلي، والاقتراب، ولو نسبياً، من سيادة مفهوم المواطنة هوية عراقية جامعة، على حساب الهويات الطائفية الضيقة التي كانت مسيطرة بالكتساح على الداخل العراقي.

مقابل هذه التطورات الإيجابية، حفل 2021 على المستوى العربي بجملة من التطورات، بعضها مقلق وبعضها غامض لم تتضح أبعاده بعد. مثلاً، نشبت أزمة كبيرة بين بعض دول الخليج العربية ولبنان، بسبب تصريحات للإعلامي جورج قرداحي انتقد فيها الحرب في اليمن. ولأن تلك التصريحات صدرت قبل تولي الرجل منصب وزير الإعلام في لبنان، لم تكن سوى شرارة لإشعال الموقف «تلكيكة» للضغط على لبنان، وتحديداً حزب الله، رفض قرداحي التراجع والاستقالة في بداية الأزمة، إلّا أنّه عاد ورضخ أمام الضغوط المكثفة والإجراءات العقابية التي مورست ضد لبنان وللبنانيين. وانتهى العام لكنّ الأزمة لم تنتهِ، وما زال لبنان يواجه قطيعة دبلوماسية واقتصادية، تزيد شعبه إرهاقاً، ولا تنتقص من قدرات حزب الله.

وفي سياق مشابه، سحبت الجزائر سفيرها من المغرب وأغلقت المجال الجوي بينهما. وجاء تفسير تلك الخطوة بلسان الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، بتورّط المغرب في مخططات من شأنها (لو نجحت) تهديد الأمن الجزائري. ومرة أخرى، بدا التصرف مبالغاً فيه، خصوصاً في ظلّ تكتم الجزائر على طبيعة تلك المخططات المشار إليها وأبعادها. إضافة إلى حالة التوتر البيني، عانت دول أخرى في 2021 اضطراباً داخلياً مقلقاً. ففي ليبيا، وعلى الرغم من استمرار المسار السياسي، تم تأجيل الانتخابات التي كانت مقرّرة في 24 الشهر الماضي (ديسمبر/كانون الأول). وسبقت التأجيل حالة شد و

زيمور... دولة لتدمير قيم الجمهورية الفرنسية

عبد الصمد بن شريف

استطاع الصحافي والكاتب السياسي إريك زيمور، أن يفرض نفسه في فرنسا بشكل لافت في النقاش العمومي، فهو موجود في كلّ مكان، في التلفزيونات والإذاعات. لا يملّ من الحوارات مع الصحافة المكتوبة. إطلالاته العاصفية وتفكيره المتطرّف وكراهيته وعنصريته وقراءته التضليلية للتاريخ وتشبّعه بالثقافة السجالية المتعالية، كلّها عناصر جعلت منه رمزاً متطوّراً لليمين المتطرف، خصوصاً عندما نجح في فرض نفسه في قلب اللعبة الانتخابية، حين انتقل، في بضعة شهور، من وضعية الملاحظ والمعلق على الأحداث إلى مرشّح للرئاسة، فهو يسوّق نفسه بطريقة العارف بأسرار التواصل السياسي وخباياه، وتروّج عنه وسائل الإعلام صورة مفارقة إلى درجة التواطؤ.

أصاب هذا الاختراق المزعج الذي حققه إريك زيمور جزءاً لا يستهان به من الفرنسيين بالذهول، بما في ذلك النخب والقوى السياسية وصنّاع الرأي العام. ظهر منذ البداية عنيفاً ومندفعاً ومبهراً، حتى لو استعمل في سبيل ذلك لغة مفخّخة، وخطاباً يمزج بين التاريخ والفلسفة والسياسة والأيديولوجيا والهوية والأدب، ويظهر قدرة جبارة على تفكيك الأحداث وتحليلها وتكييفها وفق مزاجه وأجندته.

إريك زيمور، المرشح للانتخابات الرئاسية الفرنسية (إبريل/نيسان 2022) جزء من منظومة ثقافية وقيمية وأيديولوجية تقتات على الشعبوية التي تعزّزت وتقوّت بشكل خاص بعيد الأزمة الاقتصادية والمالية 2008، والتي أخذت، في أعقاب ذلك، في الترسّخ والتجذّر، إلى أن مكّنت بعض القوى الشعبوية اليمينية المتطرّفة، من الوصول إلى سدّة السلطة في عدة دول أوروبية عُرفت بعراقتها الديمقراطية وتماسك مؤسساتها التمثيلية. ومن العوامل التي قادت إلى هذا المنعطف ردود الأفعال لعدد من التيارات ضد إفرازات العولمة، فبحسب هذه التيارات، فإنّ التراجعات المتتالية التي عرفتها نسب النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية التقليدية، وتضرّر عدد من الصناعات فيها، بسبب المنافسة الشرسة، أدّى إلى ارتفاع مزعج في نسبة البطالة، وأثر سلباً على القدرة الشرائية لفئات كبيرة من المجتمعات الغربية، وألحق ضربةً ماحقةً بمستوى عيشها.

وكأيّ تيارات أو حركات تسعى إلى الوصول إلى السلطة، كان لا بدّ أن تظهر شخصيات، يُفترض أنّها تتوفر على كاريزما مقنعة وقدرة فائقة، لقيادة الجموع المتذمّرة جرّاء الأوضاع المعيشية التي آلت إليها، لاعتباراتٍ وعوامل كثيرة ومتداخلة، ليست بالضرورة مرتبطة بوجود الآخر- المهاجر. ومعروف أنّ لدى التيارات الشعبوية حساسية مفرطة تجاه النخب السياسية التقليدية ومؤسساتها التي شيّدتها سنوات وعقوداً، فهذه التيارات جُبلت على معاداة دولة المؤسسات، لأنّ هذه الدولة، حسب اعتقادها وظنها، تعيق سياستها وتحاصر أطروحتها الشعبوية. ويعكس رفض الشعبويين المؤسّسات، طريقة تفكيرهم التي عادة ما تفتقد إلى الأصول والأسس الفكرية والمنهجية في العمل وفي خطابهم السياسي. ويبقى الطابع المهيمن على ذهنية جزء كبير منهم الغوغائية، والافتقار إلى الخبرة والتمرّس السياسي والمؤسساتي، إلى درجة أنّ بعضهم يصل، عبر صناديق الاقتراع، إلى مركز صناعة القرار السياسي، من دون خوض تجربةٍ سياسيةٍ فعليةٍ سابقة.

وتتجلى أساسيات إريك زيمور ومرتكزاته في شعبوية عالمة متعالية، تكرّس الإقصاء وتلغي الآخر وتسمو عليه. تتهم المهاجر وتجرّمه وتحمّله مسؤولية كلّ الأزمات التي تعرفها فرنسا. ينزع نحو استعمال العنف اللفظي والسلوكي وغياب الحوار، بل استحالته مع هذا الآخر، إضافة إلى التحريض ضد المسلمين، وتأليب الرأي العام الأبيض ضدهم، ووضعهم في موقع الغزاة والإرهابيين الذين يريدون احتلال فرنسا وأسلمتها. وعليه، قرّر، في حال وصوله إلى «الإليزيه»، أن يمنع تداول اسم محمد.

ومن سمات الأطروحة التي يدافع عنها إريك زيمور تفريق المجتمع الفرنسي وتفتيته، وزرع بذور حرب أهلية بين مجموعة متجانسة وأخرى تصنّف في خانة المتهَم، وتتناسل الثنائيات لدى منظّريها، فيضعون الشعب النقي مقابل النخبة الفاسدة. وينصّبون أنفسهم مدافعين وممثلين لهذا الشعب، مقتنعين في ذلك بأنّ إرادة الشعب هي الدينامو الذي يحرّكهم. ومن هذا المنطلق، يرون أنّه يحقّ لهم احتكار التحدّث باسم الشعب، لأنّهم الممثل الوحيد والشرعي له. ويُرجعون صعود نجمهم واكتساحهم في أكثر من بلد إلى أنّهم يدعمون الكادحين والمستغلين من المؤسسات القائمة. وهكذا يرى زيمور أنّه وحده على حق وعلى صواب، وأنّ الخلل في مفاصل النظام. وهو يلتقي مع الشعبوية الاستبدادية التي تشبّع بها الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، الذي شكك في كفاءة الرؤساء الأميركيين السابقين. وقد استفاد من وضع اجتماعي مقلق، ومن حملة انتخابية لم تعثر بعد على منهجية ولا على إيقاع ينظمها ويؤطرها. وهكذا راح ينشر سمومه وأفكاره بشكل علني ومفضوح، لينزل بالنقاش الديمقراطي إلى الحضيض، أي إلى مستويات متدنية غير مسبوقة.

الانتخابات الرئاسية الفرنسية بعيدة، وأثبتت الحملات الانتخابية السابقة أنّ حقائق الخريف دائماً تنقصها وقائع الربيع، بيد أنّ إريك زيمور أطلق حزباً سياسياً ينطوي على دلالاتٍ حمّالة أوجه، وقابلة لكلّ التأويلات. ويصعب التكهن بحجم الاكتساح والاستقطاب الذي يمكن أن يحققه، لكنّ ماكينة إعلامية وراءه تتشكل من مجموعة بولوري (تملك قناة س نيوز وأوروبا 1 وكنال بلوس وC8TV ومجلة باري ماتش ولوجورنال دو ديمانش ومجلة Gala). وتتحمّل هذه المجموعة النصيب الأوفر والمسؤولية الأساسية في شهرة السجالي زيمور. ويمكن القول إنّ ما كان يبدو مجرد خيال أصبح حقيقة في المشهد السياسي، إلى درجة أنّ استطلاعات للرأي أنجزت أخيراً رشحته أكثر من مرّة للوصول إلى الدور الثاني. وإن كانت هذه التوقعات لم تصمد كثيراً مع التقدّم الملحوظ الذي حققته مرشحة الجمهوريين، فاليري بيكريس، التي باتت أقوى مرشحة للتنافس جدّياً على منصب الرئاسة في مواجهة الرئيس المرشّح إيمانويل ماكرون، خصوصاً في ظلّ تشتت قوى اليسار ومكوناته وتفتتها، واحتمال حصولها على أصوات حزب التجمع الوطني بزعامة مارين لوبين، وأيضاً أصوات حزب الاسترداد الذي أسّسه زيمور. والمثير في المشهد أنّ الأخير يحرص على الاستمرار على إيقاع هذه الدينامية الخطية، عبر تلويث النقاش العمومي وتلغيمه، ومن خلال تصريحات تنضح عنصرية ورجعية ومحافظة، إضافة إلى تهجّمه على مكتسبات المجتمع الفرنسي التي تحقّقت على امتداد عقود. وما يقوم به هو ثورة مضادّة تعني العودة العبثية المؤسطرة إلى مجتمع ضائع وفاقد البوصلة حسب أطروحته، حيث يتحتم أن يهيمن الرجل الأبيض، وحيث الحدود سيتم إغلاقها ومراقبتها بشكل صارم، وحيث النساء سيقبعن في المطابخ.

وأمام هذا الهجوم المنفعل والهستيري لزيمور وغزوه المدهش المجال العمومي، أصبح من الأمور المستعجلة بالنسبة للقوى المدافعة عن قيم الجمهورية وثوابتها التاريخية، الخروج من هذه الأزمة الطارئة التي يثيرها الصعود المفاجئ لهذا الشخص السجالي، بمواجهته وفضح أفكاره بلا تردّد على أرض الواقع، وتفكيك نسيجه ونسقه الفكري ووطنيته اليمينية المتطرّفة. وفي المقابل، يجب مواجهة كل أشكال القدرية السياسية المفروضة، وتسويق خطاب يحمل قيماً نقيضة وبديلة تقدّمية إنسانيةً متسامحة، وهو ما يتقاطع مع أطروحة «الشعبوية اليسارية» التي تتبنّاها المنظّرة البلجيكية، شانتال موف، لمواجهة استفحال اليمين الشعبوي في أوروبا، وهو استفحال ترى أنّه ناتج عن سخط فئات كثيرة على غياب الديمقراطية، بما هي ممارسة سياسية تمنح المعنى للحياة السياسية. وترى أنّنا نعيش في مجتمعات «ما بعد ديمقراطية». ويعود هذا إلى ضبابية الفوارق بين اليمين واليسار، وهي حالة تسمّيها شانتال «ما بعد السياسة» والتي تنبع من حقيقة أنّ الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية قتلت، مبدئياً، فكرة عدم وجود بديل للعولمة النيوليبرالية. ولذا، عندما يذهب المواطنون إلى التصويت، فإنّهم لا يملكون خياراتٍ، بسبب ضبابية الفوارق الجوهرية بين برامج اليمين المعتدل واليسار المعتدل. يشكّل إريك زيمور تحدّيا وجودياً مستفزّاً، يواجه كلّ المدافعين عن قيم التعايش والتعدّدية الثقافية والهوياتية، خصوصاً لمرشّحي اليسار الذين يجب أن يدافعوا عن قيم الديمقراطية التي يدمرها زيمور، فهو يعتبر هذه القيم العدو الأكبر لفلسفته ورؤيته لفرنسا المتحرّرة من المهاجرين والمسلمين، علماً أنّه لا وجود له خارج السجال والتلاعب بالكلمات والمفاهيم، وإنْ توجّه إليه الدعوات في ساعات مشاهدة جماهيرية عالية، وتكتظ واجهات المكتبات بكتبه ذات العناوين المثيرة، مثل «الانتحار الفرنسي» و«فرنسا لم تقل كلمتها بعد». وطبيعي أنّ من يعمل على تسويق انحرافاته اليومية المتسمة بالنزوع نحو التفرقة والتمييز والتقسيم واستفزاز مشاعر مرجعيات ثقافية ودينية أخرى ومعتقداتها، يساهم في ترويج فكر متعصب، ويرتكب جريمة بشعة بطريقة انتهازية في حق مبادئ أساسية شكلت تاريخياً عصب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية في فرنسا ومدماكها.

> يصل الغلوّ بالعنصري زيمور، إلى اعتبار الإسلام شبحاً مرعباً ومشروعاً لتخريب المجتمع الفرنسي

> يشكّل زيمور تحدّياً وجودياً مستفزّاً، يواجه كلّ المدافعين عن قيم التعايش والتعدّدية الثقافية والهوياتية، خصوصاً لمرشّحي اليسار

ويصل الغلوّ بالعنصري إريك زيمور، إلى اعتبار الإسلام شبحاً مرعباً ومشروعاً لتخريب المجتمع الفرنسي، كونه لا يتماشى مع قيم الجمهورية. ولهذا يعد بحرب حضارية، لاستعادة ما يسميها، بكثير من التعصب والنرجسية، الهيمنة الفحولية، من منطلق أنّ سطوة الإنسان الأبيض وسلطته مهدّدتان من المهاجرين. وتبعاً لذلك، يرى أنّ غياب فحولة الرجل الأبيض أدّى إلى ترك النساء الفرنسيات للمهاجرين، وكأنّ فرنسا تحتاج إلى تخصيب مستورد من الخارج، فهو يعتبر أنّ فرنسا فضلت ليونة الاستقبال والاندماج وجعلت منها خطاباً رسمياً، وهذا دليل على الهشاشة والضعف الفرنسي الذي يحيل إلى الأنثوية النسوية.

الجوهري في هذا كله أنّ زيمور يسعى إلى أن تكون فرنسا نقية عرقياً، ونظيفة مثل غسيل خرج لتوّه من الغسالة. إنّه رجل الضجيج والضوضاء السياسية والمغالطات والتضليل. وكأنّه يريد أن يقول: «توقفوا جميعاً واتركوني أمرّ» معتقداً أنّه مركز العالم. لا يريد أن يزعجه أحد يحمل اسم محمد. لكن من حقه أن يزعج ويستفز، لأنّه في منزله، ويقصد فرنسا. كأنّه يريد، في هذه المنازلة السجالية الملغومة، تخليص الجنس البشري وتحريره من الجنس البشري. إنّه يحلم بفرنسا منمطة وجامدة في الزمان والمكان، بوجه واحد ولون واحد، هو وجهه ولونه الذي ينبغي أن ينسخ بملايين النسخ، وهذه فاشية ونرجسية مزمنة وقهرية، وبارانويا تتغذّى على الشك والاعتقاد، بوجود تهديد في الأفق سيسحق الجميع.

(كاتب وإعلامي مغربي)

2021 سنة التموقع الجيوسياسي والاستراتيجي في العالم

محمد سي بشير

تستحقُّ السّنة المنصرمة أن تُوصف بأنّها التي تجهّزت فيها كلُّ القوى، في العالم، بل الدّول، جميعها، للتموقع على مستويين، جيوسياسي واستراتيجي، شاملين لكل المعطيات التي تسمح بمواجهة تحدّيات غيّر الوباء كلّ معالمها، مصحوباً بالعالم الافتراضي الذي أبرز أهميته للجميع، بل تحكّمه فينا.

بداية، يجب تأكيد مسلّماتٍ أضحت «بارادِيغمات» لا تقبل النقاش في العلاقات الدُّولية لا تستلزم إضاعة الوقت في مناقشتها، على غرار ثبات مرتكزات المصلحة، القوّة والبراغماتية كمسارات تسير على أساسها كل التّبادلات، الشّراكات ومبادرات التّعاون. كذلك فإنّها الأسس نفسها التي يؤدّي انفراطها إلى استدامة التّوتّر والصراعات/ النّزاعات، وهي توطئة كان لا بدّ منها، حتّى لا ننخدع بمظاهر ما يُعرف بالنّاعم من أشكال القوة التّي تحاول بعض القوى تصديرها إلينا من أمثال تلك القضايا الكبرى المعروفة بحقوق الإنسان، أخلاقيات السّياسة، النّزاهة، الشفافية وغيرها من الورود المُحاطة، من كلّ جانب، بالأشواك أو العلقم الذي يلازم الدواء، ولكن لا يمكن الشّفاء إلا بشربه، على مضض.

تفكّر القوى الفاعلة في العلاقات الدُّولية، كلّما سنحت فرصة حدوث منعرجاتٍ فاصلةٍ في العالم، في تغيير استراتيجياتها للتّواؤم مع معطيات جيوسياسية تفرض نفسها على الكلّ وعليهم، إمّا التّكيّف معها، استيعاب تحوّلاتها أو الانحناء، فترة، للجارف من رياحها العاتية. وعلينا، هنا، الوقوف عند مجمل التّغيّرات الجيوسياسية التي ستقوم بوسم عالم الغد، حتماً.

انطلقت شرارة الوباء الأولى من الصّين، ولعلّها علامة الغد الذّي نسير إليه بخطى سريعة وأكيدة، حيث الجميع كان يُخمّن أنّ المستقبل في المحيط الهادئ بين عمالقة العقود الثّلاثة القادمة، وفق ما استشرفه بول كينيدي، منذ أعوام في سفره «صعود القوى الكبرى...». العالم، جميعه يحتاج إلى الصّين، ولكنّه يهابها. وأميركا أولى تلك القوى التي تعلم، تمام العلم، أنّ تقدُّمها إلى زعامة النظام العالمي مسألة زمن (أعوام)، وليس على المستوى الاستراتيجي، فقط، بل على المستويات كافة.

وما يقلق العالم في الظاهرة الصّينية، أنّ الزّعامة تترافق مع مظاهر للإمبريالية لم تعهدها الدُّول التي عرفت الاستعمار والاستيطان، حيث تعمل بيجين (أو بكين بحسب الذائع) على رسم تلك الهيمنة في لبوس «طريق الحرير» واستبدال كبير، حقيقي، بالكفاءة والسّياسة العامّة بالمقاربة الصّينية، حيث بدأت تلك المعالم في البروز في بعض المناطق، عبر العالم، خصوصاً في القارّة السّمراء، أفريقيا، في إطار تنافسية شديدة مع القوى الكبرى، ولا سيما صاحبة النّفوذ الكبير في القارّة، القوى الاستعمارية السابقة، وفي مقدمتها فرنسا.

يُلاحظ، هنا، أمرٌ ذو بال، وهو استبدال الصّين «قوس الأزمات» بـ«طريق الحرير»، لإيهام العالم بأنّ مرورها من هذه الفضاءات ولتعويض الدُّول والاقتصاديات عن مظالم الرّأسمالية ودورة الكساد/ التّنمية من خلال الصّراعات والحروب إلى مقاربات تعامل، يختلط فيها الاقتصادي بفلسفة كونفوشيوس، حيث تنتشر مراكز ثقافية تحمل اسم الفيلسوف الصّيني، بالموازاة مع نقاط مرور طريق الحرير.

تنتاب القوى الكبرى نوبات قلق من المسعى الصّيني، حيث تتبادل الأدوار في صناعة الإلهاء في وجه التّقدُّم السّريع للصّين، حتّى إذا اقتضى الأمر التضحية بالأذرع التي صنعت قوّة تلك الدول الفاعلة، على غرار حلف النّاتو، حيث ظنّ الغرب أنّ الرئيس الأميركي السابق، ترامب، كان يرفع صوته، منذراً بحلّ الحلف، إذا لم تقبل الدُّول الأعضاء المشاركة في الأعباء المالية. ليأتي بايدن، الدّيمقراطي، موسّعاً تلك التّهديدات باللّعب على أوتار التّهديد الصّيني، والتّضحية بفاعل مهمّ هو فرنسا، في صفقة الغوّاصات الأسترالية في إطار حلف أنغلوساكسوني صرف بين بريطانيا، أميركا وأستراليا، وهي المرّة الأولى التّي يتعرّض فيها الحلف، إضافة إلى مشكلات كبرى بين اليونان وتركيا، عضويه المتخاصمين في شرق المتوسّط، لمثل هذا الزّلزال الشّديد المنذر بزواله، ربّما لعدم تواؤم مع تلك المعطيات الجديدة في الباسيفيكي، حيث الصّين، وبرفقتها روسيا، الفاعل الآخر صاحب الأحلام التّوسُّعية ليس هناك في الباسيفيكي، فحسب، بل في أوروبا، أيضاً. ولعلّ مشكلة أوكرانيا خير دليل على تلك التّفاهمات الصّينية - الرُّوسية بتحريك فضاءات التّنافس وتوسيعها مع الغريم الأميركي والغرب المتحالف معه، ولا سيما أنّ روسيا أضفت على تلك الخصومة طابعاً آخر، يتمثّل بـ «طريق الطّاقة» عبر خطّ أنابيب «نورث ستريم 2»، من ناحية، وتطوير سلاح للحرب الفضائية بتجربة صاروخ مضاد للأقمار الصّناعية، من ناحية أخرى. بالعودة إلى منطقتنا، الشّرق الأوسط، يشهد العالم كله بقاء دار لقمان على حالها، من حيث رضا الغرب وغريميه، الصّين وروسيا، إضافة إلى القوى الفاعلة في النّظام الدُّولي، إيران والكيان الصهيوني وتركيا، فاعلين أساسيين، ولكن مع تذكير الكلّ بأنّ وكالة لعب أدوار ما في المنطقة لا يمرّ من دون تكاليف يدفعها حتّى الكيان الذي أبرز ضعفه أمام صواريخ حركة حماس ومسيّراتها.

تركيا ومتاعبها في سورية، «الناتو»، شرقي أوروبا، أو بانخفاض جنوني لعملتها أمام الدولار، ثم استرجاع بعض من عافيتها، وصولاً إلى إيران وتعقد ملفها النووي في فيينا بين حلم رفع العقوبات وكابوس حرب مع أميركا أو حليفتها الكيان الصهيوني.

وطبعا، هنا، يبقى الضحية هو العالم العربي الذي لم يستفق، بعد، من ربيعه الذي أضحى شتاءً، ثم مشاريع لتهديم الدّولة، بل وتفكيك متعدّد الأبعاد، وكأنه قد تأتي على تلك التّوازنات لغير مصلحة ما يرمي إليه الغرب والقوى الكبرى في النّظام الدُّولي. قد يكون العالم الذي نحن مقدمون عليه سوداوياً بامتياز، بالنّسبة إلى ما كنا ننتظره ونتمناه. ولكن الأمور التي تجري قد تكون دليلاً على ما يمكن استيعابه من دروس من كلّ ذلك التعقيد، لأنّ معرفة النّظام الدُّولي وأسس تسييره، قيماً ومصالح، سلوكاً وتوازناً، يمكّننا من استدراك ما فات بتفكير عميق في ما يمكن أن يقودنا إلى أفضل نظام للحكم، وأقرب القيم لتحقيق الكرامة، بعيداً عن أنانيّة الغرب الذّي ما فتئ يذكّرنا بأنّه قد أكمل منظومة قيمه بنظرية الاستبدال الكبير الذي يجعل منّا، احتمالاً، إرهابيين، مع وجوب أن نبقى في أوطاننا، لأنّ نظام «التّقية» بتبنّي قيم الغرب غير حقيقي، وتفكيك وجودنا أضحى واجباً بداية بقضية الأمّة المركزية، فلسطين، من خلال التّطبيع وفكرة السلام الجديد، وصولاً إلى الرضا، لنا وللمنطقة، بأدنى قيم العدالة والكرامة، لأنّنا لا نستحقّ إلا ذلك، في رؤية الغرب وإدراكه، حتّى المواطنين منهم، فضلاً عن قياداتهم بكلّ أطيافهم ومواقعهم.

بالنتيجة، لن يُنتج انحسار الوباء الشّفاء الكامل، بل سيُبقي على تداعياتٍ ساحتها القيم والتغيير المرجو، ولكن بخلفية المصالح التي أصبحت رهن معطيات الخوارزميات التي يسطّرها عمالقة العالم الافتراضي، قد يكون أفضلَ تعبيرٍ عنها فيلم جديد من أميركا يحمل عنواناً بارزاً «Don't look Up» (لا تنظر إلى الأعلى) يفضّل فيه التّضحية بالبشرية (غير الغرب، هنا) للإبقاء على الأصلح، بالنّسبة إلى العالم تحقيقاً لمصالح طبقة من الرأسماليين والفاعلين الحقيقيين في هذا العالم.

قد يكون هو العالم الذي ينتظرنا، يطالبنا بعدم الرُّؤية إلى ما هو أعلى من الواقع الذي يفكّر في أنّه الأجدر بنا، لأنّه «الأسود الذي يليق بنا»، بلغة أحلام مستغانمي، إن سمحت بذلك.

(باحث جامعي جزائري)

> تفكّر القوى الفاعلة في العلاقات الدُّولية، كلّما سنحت فرصة حدوث منعرجات فاصلة في العالم، في تغيير استراتيجياتها للتواؤم مع معطيات جيوسياسية

> تنتاب القوى الكبرى نوبات قلق من المسعى الصيني، حيث تتبادل الأدوار في صناعة الإلهاء في وجه التقدُّم السّريع للصين

معاقبة لها على جرأتها باقتحام مغامرة التغيير، ذلك أن الوضع القائم بعدم زعزعة ما يخدم تفاصيل تلك الوكالة لقوى فاعلة غير عربية في المنطقة، لا يسير بالتّوازي مع أنظمة ديمقراطية وقيم عدالة وشفافية

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads